لتغرق الأفراد المنتمين للدول المتنازعة، وما أكثر ما طرد الطلاب من أبناء إقليم عربي من جامعات إقليم آخر، لوقوع خلاف سياسي بين النظامين الحاكمين في الإقليمين! هذه اللعنة السياسية، هي من أهم الأسباب التي تحول دون قيام تخطيط عربي متكامل، أو تعاون عربي منسّق فعّال، ولذلك فان أية قرارات عربية مشتركة في هذا الاتجاه تظل حبراً على ورق، وتنسى تحت ما يتراكم عليها من غبار في رفوف الجامعة العربية. فعلى سبيل المثال، نذكر توصيات لجنة مؤتمر صنعاء لعام ١٩٧٢: فقد اتفقت الدول العربية في ذلك المؤتمر، الذي عقدته المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، على أن تؤلف لجنة لوضع استراتيجية للتعليم في الوطن العربي. وتشكلت اللجنة برئاسة الدكتور محمد أحمد الشريف، وزير التعليم والتربية في الجمهورية العربية الليبية آنذاك، وقامت بالمهمة التي كلفت بها، وقدمت تقريراً دسماً يضم بين جلدتيه ٧٢٢ صفحة من القطع الكبير، ويعالج الموضوع معالجة وافية شافية. وقد أرسى هذا التقرير مبدأ التربية للإنسان، والتأكيد على الترابط بين حقوق الإنسان بعضها مع البعض الآخر: فحقه في التعليم يرتبط بحقه في العمل، وحقه في حرية التفكير والعقيدة يرتبط بحقه في الأمن، وهكذا.

ونصّ التقرير على مبدأ قومية التربية العربية، وتكوين المواطن العربي الملتزم، ومبدأ التربية للتنمية الشاملة، مع مراعاة التكامل، وربط التربية بالعمالة، والإصرار على تكوين المواطن المنتج، مع الأخذ بمبدأ الأصالة، ومبدأ التجديد، والإصرار على الأخذ بالتعريب، بكل معانيه وكل جوانبه، ووجوب دراسة الثقافة العربية، واللغة العربية، والعلم الحديث، واللغات الأجنبية، وديموقراطية التربية، والتربية للحياة وبالحياة، وللقوة والتعمير والبناء، والتربية من المهد إلى اللحد. وباختصار، يجعل التقرير الاستراتيجية التي يقترحها ترتكز أساساً على مرتكزين: أحدهما التنمية الشاملة، وثانيهما قومية العمل العربي مع مراعاة التجديد والتحديث. وأخيراً يقترح التقرير أربعة نماذج لاستراتيجية التربية، لملاءمة أقطار الوطن العربي المختلفة، التي تتفاوت في أحوالها التربوية، والاقتصادية، والاجتماعية. وقد خصّص النموذج الرابع من تلك النماذج لفلسطين، وسأتعرض له في الفقرة الخاصة بالتنمية العربية الفلسطينية[٢٨].

وفي أواخر شهر آب ١٩٧٩، تمكنت لجنة خبراء التنمية الحكوميين للدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا؛ وهي لجنة تشارك فيها كل الدول العربية الآسيوية، في اجتماعها الذي عقد في بيروت، من التوصل إلى صيغة معدلة لوثيقة عربية حول استراتيجية التنمية الدولية في الثمانينات، وتتضمن هذه الوثيقة العربية التي ستكون جزءاً من الوثيقة الدولية للأمم المتحدة، الاقتراحات التالية بالنسبة لاستراتيجية التنمية في العقد الثالث للتنمية الدولية (أي في الثمانينات) [٢٩]:

١ - اتفاق البلدان النامية والمتقدمة على نقل نسبة أكبر من المشاريع الإنمائية المقبلة إلى المناطق النامية.

٢ - اتفاق البلدان النامية والمتقدمة على توفير التكامل الرأسي والتقني بصناعاتها على أساس التكامل الإقليمي، وهذا يعني التوسع في الصناعات الجديدة.